

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٤٩١

السبت، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ٢٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة فيوتي (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين ألمانيا السيد فيتغ البرتغال السيد موريس كابرال البوسنة والهرسك السيد باربالييتش جنوب أفريقيا السيد سانغكو الصين السيد لي باودونغ غابون السيد مونغاراموسوتسي فرنسا السيد آرو كولومبيا السيد أوسوريو لبنان السيد سلام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت نيجيريا السيدة أوغوو الهند السيد هارديب سينغ بوري الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أود أن أدعو ممثل الجماهيرية العربية الليبية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور معالي الأمين العام السيد بان كي - مون.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/95، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا والبرتغال والبوسنة والهرسك وجنوب أفريقيا وغابون وفرنسا وكولومبيا ولبنان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجييريا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للمشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، نيجييريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الحكومة البريطانية باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بالإجماع. قدمت المملكة المتحدة نص هذا القرار نظراً لقلقنا البالغ حيال الحالة المروعة في ليبيا. إن العنف الذي شهدناه وتحريض العقيد القذافي على مواصلة العنف غير مقبول مطلقاً، وقد أعربت حكومي عن إدانتها الشديدة له.

يطالب قرار اليوم بإنهاء العنف والقمع على الفور والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي ومحاسبة المسؤولين عن العنف. إنه يعطي تنفيذاً فعلياً لتلك المطالب من خلال حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة والإحالة الفورية للمحكمة الجنائية الدولية.

إن اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من جانب جميع أعضاء مجلس الأمن البالغ عددهم ١٥ عضواً إشارة قوية على تصميم المجتمع الدولي على الوقوف مع شعب ليبيا والدفاع عن حقه في تقرير مستقبله.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية):

أخذ الكلمة لأقول إن الهند تتابع ببالغ القلق التطورات في ليبيا التي أسفرت عن إزهاق العديد من الأرواح وإصابة الكثيرين. نحن نشعر بالأسف لاستخدام

الذي انضم إليه بقية المجتمع الدولي، ما برح يدعو إلى إنهاء هذا الاستخدام العشوائي للقوة. وترديدا لتلك الدعوة، نادى الوفد الليبي، الذي مثل أمام المجلس أمس، بإصدار "قرار سريع وحازم وشجاع لوضع حد لإراقة الدماء وقتل الأبرياء" (انظر S/PV.6490). واستجاب المجلس بسرعة وحزم لذلك النداء.

يبحث القرار الذي اتخذ بالإجماع رسالة واضحة لا لبس فيها إلى السلطات الليبية لوضع حد للمجزرة ضد شعبها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يكمل القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أدان بقوة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين ودعا السلطات الليبية إلى إنهاء كل أعمال العنف فوراً، وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

نحن واثقون أن التدابير الواردة في هذا القرار ستساهم في تحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في هذه الدولة الشقيقة. وتهيب جنوب أفريقيا بحكومة وشعب ليبيا السعي إلى حل سريع وسلمي للامنة الحالية، بما يتماشى مع إرادة الشعب الليبي.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرنا بحق أننا توصلنا إلى نقطة البت في القرار بشأن الحالة في ليبيا. ما برحت نيجيريا تشعر بقلق عميق حيال تصاعد العنف والخطابات المثيرة وما يقع للأسف من خسائر في الأرواح في ليبيا. لقد أدان الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية جميعاً الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين في ليبيا ودعت إلى وقف هذا العنف على الفور.

لذلك من المناسب أن يتخذ مجلس الأمن إجراء حاسماً اليوم لمعالجة الأزمة. نحن نؤيد مجموعة الجزاءات في القرار بقدر ما يكون تأثيرها محدد الهدف ولا تفاقم

القوة، غير المقبول كلياً. ونأمل يجد في استعادة الهدوء والاستقرار في أقرب وقت ممكن بدون مزيد من العنف.

وتساورنا أيضاً الشواغل حيال سلامة المواطنين المنود وممتلكاتهم في ليبيا. ونحث السلطات هناك على كفالة سلامتهم ورفاههم وتيسير مغادرة الراغبين منهم في مغادرة البلد.

إن الهند ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية. ومن أصل ١٩٢ دولة عضواً في الأمم المتحدة، ١١٤ دولة فقط أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية. وخمسة أعضاء من أعضاء مجلس الأمن البالغ عددهم ١٥ عضواً، من بينهم ثلاث دول دائمة العضوية، ليسوا أطرافاً في نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، كنا نفضل نهجاً تدريجياً ومتدرجاً. غير أننا نلاحظ أن عدداً من أعضاء مجلس الأمن، من بينهم زملائنا من أفريقيا والشرق الأوسط يعتقد أن الإحالة إلى المحكمة سيكون أثرها الوقف الفوري للعنف واستعادة الهدوء والاستقرار. لقد دعت الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير الموجهة إليكم، سيديتي الرئيسة، من الممثل الدائم لليبيا إلى هذه الإحالة وعززت هذا الرأي. ولذلك انضمنا إلى توافق الآراء في المجلس.

وفي هذا السياق، نلفت الانتباه إلى الفقرة ٦ من القرار، المتعلقة برعايا البلدان غير الأطراف في نظام روما الأساسي. وعلى نفس المنوال، يشير القرار، في ديباجته أيضاً، إلى الفقرة ١٦ من نظام روما الأساسي، التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهراً بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق حيال الحالة المتدهورة في ليبيا، التي أسفرت عن فظائع لا توصف وإزهاق أعداد لا حصر لها من أرواح المدنيين. إن الشعب الليبي،

وكما قال الرئيس أوباما اليوم، عندما تكون الوسائل الوحيدة لزعيم ما للبقاء في السلطة هي استخدام العنف الجماعي ضد شعبه، فإنه يكون قد فقد شرعية الحكم ويتعين عليه أن يفعل ما هو صواب بالنسبة لبلده، بأن يرحل الآن.

إن شعب ليبيا هو الذي يُسَرِّ الاحتجاجات في ليبيا. والأمر يتعلق بقدرة البشر، أينما كانوا، على رسم مستقبلهم. وهو يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولقد تصرف مجلس الأمن اليوم لدعم الحقوق العالمية للشعب الليبي. وهذه الحقوق غير قابلة للتفاوض. ولا يمكن إنكارها. وسيخضع زعماء ليبيا للمساءلة عن انتهاك هذه الحقوق وعن عدم قيامهم بمسؤولياتهم الأكثر أساسية تجاه شعبهم.

السيد سلام (لبنان): كان مجلس جامعة الدول العربية قد عقد في ٢٢ شباط/فبراير اجتماعا طارئا لبحث الموقف في ليبيا. وقرر في نهايته التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية والعاصمة، طرابلس. كما قرر التعبير عن استنكاره الشديد لأعمال العنف ضد المدنيين، وبصفة خاصة تجنيد مرتزقة أجنبى واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وغيرها في مواجهة المتظاهرين، وكلها أعمال تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وقد دعا المجلس إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والاحتكام إلى الحوار الوطني والاستجابة للمطالب المشروعة للشعب الليبي واحترام حقه في حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، وذلك حقنا للدماء وحفاظا على وحدة الأراضي الليبية والسلم الأهلي وما يضمن سلامة وأمن المواطنين الليبيين.

ولما لم تستجب السلطات الليبية لهذه الدعوة، فإن لبنان - وانسجاما مع هذا الإجماع العربي ومع البيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي في ٢٣ شباط/فبراير، وكذلك مع

من الأعباء على المواطنين الليبيين. لقد أخذنا في الاعتبار الرسالة المؤرخة اليوم من الممثل الدائم لليبيا التي تؤيد الجزاءات كما اقترحناها. وازداد اقتناعنا نتيجة نداءات استغاثة الشعب الليبي.

واستجابة لهذه الدعوات من أجل اتخاذ إجراءات، ستردع الجزاءات الشاملة الأفراد عن تأييد النظام أو مساعدته. وعلاوة على ذلك، ستعزل أحكام القرار الذين يخططون وينسقون ويوجهون الفظائع حاليا.

تشعر نيجيريا بالارتياح لأن القرار ينص على توفير الحماية للمدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتقد أن تنفيذ هذه التدابير بشكل كامل سيعالج الأزمة الحالية بسرعة وفعالية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية): (تكلمت بالإنكليزية): عندما ترتكب فظائع ضد الأبرياء، فإن على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد وهو قد فعل ذلك اليوم. والليبية، فإن مجلس الأمن، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، قد اجتمع لإدانة العنف وتحقيق المساءلة واعتماد جزاءات مؤلمة تستهدف القيادة الليبية التي لم تبد ندمها. وهذا تحذير واضح للحكومة الليبية بأنه يجب عليها وقف أعمال القتل. ومن يذبحون المدنيين سيخضعون شخصيا للمساءلة. ولن يتغاضى المجتمع الدولي عن أي نوع من العنف ترتكبه الحكومة أو قوات الأمن الليبية بحق الشعب.

والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) قرار قوي. فهو يشمل حظرا للسفر وتجميدا لأصول كبار الزعماء الليبيين. ويفرض حظرا كاملا على الأسلحة على ليبيا. ويتخذ خطوات جديدة ضد استخدام الحكومة الليبية للمرتزقة لمهاجمة شعبها. وللمرة الأولى على الإطلاق، يحيل مجلس الأمن بالإجماع حالة فظيعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بخصوص المدانين بارتكاب العنف ضد السكان المدنيين. غير أنه لا يفرض جزاءات، ولو حتى غير مباشرة، ولا يدعو إلى التدخل بالقوة في شؤون ليبيا، مما قد يجعل الحالة أسوأ.

وروسيا، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، ستواصل بنشاط مساعدة الشعب الليبي الصديق على إيجاد مخرج سلمي من الأزمة الحالية.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية):

إن الصين تشعر بقلق عميق إزاء الحالة المضطربة في ليبيا. ونرى أن من الملح للغاية تأمين وقف فوري للعنف وتجنب سفك المزيد من الدماء وسقوط ضحايا مدنيين آخرين واستعادة الاستقرار والنظام الطبيعي في أقرب وقت ممكن وإيجاد حل للأزمة الراهنة بالوسائل السلمية مثل الحوار. ويجب ضمان سلامة ومصالح الرعايا الأجانب في ليبيا طوال هذه العملية.

ومراعاة للحالة الخاصة في ليبيا في هذا الوقت وشواغل وآراء البلدان العربية والأفريقية، فقد صوت الوفد الصيني مؤيدا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذته المجلس للتو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود

أن أعرب لمجلس الأمن عن ارتياح حكومة كولومبيا إزاء القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذته المجلس للتو، نتيجة لعملية مشاورات جرت في الوقت المناسب وبشكل مسؤول تماشيا مع الطابع الملح للحالة ومطالب المجتمع الدولي. وقد بعث المجلس، بالإجماع وبتصميم، برسالة حازمة وصریحة: يجب أن يتوقف العنف ولا بد من محاسبة المسؤولين عن الهجمات ضد السكان على جرائمهم. وبالتالي، فإن قرار إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية مناسب تماما.

لقد تابعنا بقلق تصعيد العنف وقمع السكان وكولومبيا تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى وقفهما

الموقف الذي أعلنه الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي - قرر التصويت مؤيدا لهذا القرار.

وفي هذه المناسبة، يشدد لبنان على أهمية الدفاع عن وحدة ليبيا أرضا وشعبا ولا يسعه أيضا، ومن هنا كما من قبل من مقر جامعة الدول العربية، إلا أن يوجه تحية إكبار لشهداء الاحتجاجات الشعبية في ليبيا والتعبير عن أبلغ مشاعر الأسى لسقوط مئات الضحايا الأبرياء وآلاف الجرحى من أبناء الشعب العربي الليبي. ولبنان يحیی بفخر الذين استشهدوا أثناء ممارستهم لحقهم في حرية التعبير في ليبيا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد أيد الاتحاد الروسي قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بسبب قلقنا البالغ إزاء الأحداث التي تجري في ليبيا. ونعرب عن خالص أسفنا لسقوط الكثير من القتلى بين السكان المدنيين. وندين استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين المسالمين وجميع مظاهر العنف الأخرى ونعتبرها غير مقبولة على الإطلاق. وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال.

ونحض السلطات الليبية على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وهي المطالب التي تحظى بدعم مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري للحيلولة دون نشوب حرب أهلية شاملة والحفاظ على ليبيا كدولة متحدة ذات سيادة والحفاظ على سلامتها الإقليمية.

ويجب على جميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس واحترام قواعد القانون الدولي للحقوق المدنية وحقوق الإنسان. ولا بد من توفير أمن يُعول عليه للأجانب الذين لا يزالون في ليبيا، بما في ذلك المواطنون الروس، ويجب تهيئة الظروف لعودتهم الآمنة إلى ديارهم.

لا يمكن تسوية الحالة في ليبيا إلا بالوسائل السياسية. وفي الواقع، فإن ذلك هدف القرار الذي اتخذته المجلس ويفرض تدابير تقييدية محددة الأهداف ومعبّر عنها بوضوح

وتطالب السلطات الليبية بالامتثال بصرامة للالتزامات الدولية وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونرفض بشكل قاطع الدعوة إلى العنف من قبل الدوائر الرسمية وندين انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الليبي. ويجب على الدولة أن تضطلع بمسؤوليتها الأساسية لضمان أمن وحقوق مواطنيها، بما في ذلك الحقوق في الحياة وحرية التعبير والتجمع السلمي.

وبلدي يلتزم بموقف حازم ومتماسك في جميع المنتديات التي تُبحث هذه الحالة فيها. لقد شاركنا في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/S-15/2، الذي أنشأ لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات في ليبيا وأوصى بتعليق عضوية البلد. وعلاوة على ذلك، شاركنا في تقديم القرار الذي يحيل تلك التوصية إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

لا بد من أن تجد ليبيا طريقاً للاستجابة بفعالية للتطلعات المشروعة لشعبها في السعي إلى أكثر عدلاً ومساواة، يستطيع مواطنيه فيه ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية بحرية. وستتطلب المصالحة تحديد المسؤولية والتصدي للإفلات من العقاب وكفالة مقاضاة الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية. لا بد من أن يبقى المجتمع الدولي موحداً وأن يواصل اتخاذ التدابير التي تفضي إلى وقف الانتهاكات التي يرتكبها جلادو الشعب الليبي بلا رحمة.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرتغال باتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وترحب بصفة خاصة بأنه اتخذ بالإجماع. وبالتالي كان المجلس موحداً في بعث رسالة واضحة وسريعة وقوية إلى مرتكبي الجرائم الشنيعة التي تقع في ليبيا.

وتدعو البرتغال إلى وقف فوري للعنف في ليبيا. يجب أن يتوقف فوراً قتل المدنيين وانتهاك حقوق الإنسان. عن التدخل عندما تخفق الدول في الاضطلاع بواجبها. ونأمل

نشعر بقلق بالغ حيال محنة العدد المتزايد من اللاجئين ونعتبر أنه يجب السماح بالمساعدات الإنسانية بدون عراقيل.

يجب احترام الحريات الأساسية للشعب الليبي وضمانها. ويجب ضمان سلامة الرعايا الأجانب والخروج الآمن للذين يرغبون في مغادرة البلد. وأخيراً، لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب وستتم محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ضد المدنيين.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وجه الممثل الدائم لليبيا أمس نداء مؤثراً إلى هذا المجلس طلباً للمساعدة. ترحب فرنسا بأن المجلس استجاب اليوم بالإجماع وبقوة لذلك النداء.

إزاء استمرار القمع الوحشي والدموي والبيانات التهديدية للقيادة الليبية، أكد مجلس الأمن مجدداً طلبه بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد السكان المدنيين. وكما قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، وكما أشار القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ربما يجري ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في ليبيا. ولذلك السبب قررنا إحالة الأمر إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كي يتسنى له بدء تحقيق وكي يتسنى للمحكمة أن تحدد المسؤولين عن الجرائم. اليوم، ونظراً للفظائع التي شهدناها، فإن الإفلات من العقاب لم يعد خياراً. إن المحكمة الجنائية الدولية في هذا الشأن تجد مرة أخرى مبرراً لوجودها.

وقررنا أيضاً فرض حظر على الأسلحة - الأسلحة التي اختار الرئيس القذافي أن يوجهها ضد شعبه. وأخيراً، قررنا فرض جزاءات على الأفراد الذين هم على رأس نظام اختار ارتكاب أعمال وحشية.

يشير النص، الذي اعتمد بالإجماع اليوم، إلى مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها ومسؤولية المجتمع الدولي عن التدخل عندما تخفق الدول في الاضطلاع بواجبها. ونأمل

لقد ظللنا نتابع عن كثب حماسة الشعب الليبي، التي تم التعبير عنها من خلال المظاهرات السلمية، وفي أعقابها، سمعنا بقلوب مفطورة عن مقتل ما لا يقل عن ألف شخص. ونود أن نعرب عن مواساتنا الصادقة للأسر التي فقدت أحبائها في الأيام العصيبة الماضية.

وقد هال البوسنة والهرسك المستوى غير المقبول من العنف ضد المدنيين الليبيين. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وما زلنا نتمسك بموقفنا المتمثل في أنه يجب محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. وبالتالي، نحن نؤيد تماما قرار إحالة الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ونحن نحث السلطات الليبية على التعاون مع المحكمة والمدعي العام. وتدعو البوسنة والهرسك إلى وقف فوري للعنف. ونحث السلطات الليبية على الامتناع عن أي محاولة عسكرية أو غيرها من المحاولات العنيفة لحل الاضطرابات المستمرة، بل السعي من خلال وسائل الحوار بقيادة الليبيين لتلبية تطلعات الشعب ومطالبه.

المسألة الأخرى الملحة للغاية هي الجانب الإنساني للأزمة. تشعر البوسنة والهرسك بالقلق إزاء المعلومات بشأن تدفق اللاجئين الفارين من العنف في بلدهم وبشأن العدد الكبير من المشردين داخليا. وتدعو السلطات الليبية للسماح للمنظمات الإنسانية بمعالجة ندرة المواد الغذائية ونقص الإمدادات الطبية وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لمواطني ليبيا.

وختاما، فإننا نكرر دعوتنا إلى السلطات الليبية ضمان اتخاذ كل التدابير لتوفير الحماية الكاملة لمواطني البوسنة والهرسك، فضلا عن غيرهم من المواطنين الأجانب المقيمين في ليبيا.

أن تسمع الأطراف المسؤولة في النظام الليبي رسالة المجتمع الدولي وتضع حدا للعنف غير المقبول الذي ترتكبه ضد شعبها، الذي له الحق في الديمقراطية والحرية والعدل.

لقد هبت رياح الحرية في جنوب البحر الأبيض المتوسط. وعلى مجلس الأمن أن يكون إلى جانب الشعب الليبي في هذا الموعد مع التاريخ. تلك هي الأهمية التاريخية للتصويت هذا المساء - التصويت الذي نأمل أن يفتح، بخلاف ليبيا، عهدا جديدا للمجتمع الدولي ككل.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بإجراء المجلس السريع والحازم. ويسرنا بصفة خاصة أن المجلس يعمل متحدا.

بعث المجلس اليوم برسالة واضحة وقوية. لن يتسامح المجتمع الدولي مع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان من جانب النظام الليبي. ذلك ما ندين به للشعب الليبي ولهذا السبب فرضنا جزاءات على القيادة الليبية. تبين إحالة الحالة في ليبيا بالإجماع إلى المحكمة الجنائية الدولية تصميمنا على عدم السماح بالإفلات من العقاب.

هذا تحذير واضح لمن يرتكبون هجمات منهجية ضد سكانهم المدنيين بأنهم سيخضعون للمساءلة. ولا بد من أن يكون واضحا للجميع أن المجلس سيواصل متابعة الحالة في ليبيا عن كثب.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): للأسف، لقد وصلنا إلى نقطة حيث الوقت هو في غاية الأهمية. ونحن نتكلم، تتعرض حياة المواطنين الليبيين للتهديد أو ترهق أرواحهم. ولذلك، فإننا نرى أنه كان على مجلس الأمن الرد بالإجماع وعلى وجه السرعة من خلال فرض التدابير المناسبة لضمان وضع حد للعنف ومنع المزيد من التصعيد أو الآثار الجانبية. ونحن نعتبر أن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) سيسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

جميع الرعايا الأجانب، بمن فيهم من لا يزالون في ليبيا ويرغبون في مغادرة البلد.

إن البرازيل تؤيد منذ أمد بعيد سلامة نظام روما الأساسي وعالميته. ونعارض استثناء مواطني البلدان التي ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي من الولاية القضائية له. وفي مواجهة خطورة الحالة في ليبيا والحاجة الملحة إلى أن يرسل المجلس رسالة قوية وموحدة، أيد وفد بلدي هذا القرار. غير أننا نعرب عن تحفظنا الشديد على الفقرة ٦. ونؤكد مجدداً على اقتناعنا بأن المبادرات الرامية إلى منح استثناءات لفئات معينة من الأفراد من ولاية المحكمة الجنائية الدولية غير مفيدة للنهوض بقضية العدالة والمساءلة ولن تسهم في تعزيز دور المحكمة.

وتأمل البرازيل أن يسهم هذا القرار في وضع حد للعنف في ليبيا، بحيث يمكن للبلد أن يجد بسرعة حلاً للأزمة من خلال الحوار والمصالحة. والمشاركة المستمرة من قبل المجتمع الدولي ستكون ضرورية لضمان توقف سفك الدماء بصورة نهائية وعودة الاستقرار إلى ليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي، في البداية، أن أترحم على آلاف الشهداء الذين سقطوا برصاص النظام الليبي منذ ١٥ شباط/فبراير وقبل ذلك، وخاصة أولئك الذين سقطوا في سجن أبو سليم عام ١٩٩٦. وأشكركم، سيدي الرئيسة، وأشكر جميع أعضاء المجلس على هذا القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذتموه بتوافق تام.

إن النظام في طرابلس قد فقد شرعيته. ولا شك أن هذا القرار دعم معنوي قوي لشعبي الصامد أمام رصاص سفاح طرابلس. وأعتقد أنه علامة فارقة في موقف المجتمع

السيد مونغاراموسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد تطلبت الحالة المستمرة في ليبيا طوال أسبوعين تقريباً جواباً ورسالة واضحة وقوية من مجلس الأمن، وفقاً للمسؤولية المناطة به بموجب ميثاق منظمتنا. ولذلك صوتت غابون مع أعضاء المجلس الآخرين، ليس لإدانة قتل المتظاهرين المسلمين فحسب، ولكن لجعل النظام الليبي على بينة من عواقب هذه الأعمال.

غابون مستعدة لتأييد التدابير الأخرى التي قد يعتمدها المجتمع الدولي لحماية أرواح الأبرياء في ليبيا، وضمان الحقوق المشروعة لأبناء الشعب الليبي في حرية التعبير والسلام في بلدهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة البرازيل.

لقد صوتت البرازيل مؤيدة للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ونشعر بانزعاج بالغ إزاء الحالة الخطيرة في ليبيا. ومستوى العنف ضد السكان المدنيين أمر غير مقبول بالمرّة. وقد أدانت حكومة البرازيل علناً وبشدة استخدام العنف ودعت السلطات في ليبيا إلى دعم وحماية حق المحتجين في حرية التعبير، وكذلك السعي إلى إيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار. وتهدف التدابير التي نعتمدها اليوم إلى وقف العنف وضمان حماية السكان المدنيين وتعزيز احترام القانون الدولي.

وباتخاذ هذا القرار على وجه الاستعجال، فإن مجلس الأمن قد بعث برسالة واضحة مفادها استعدادة للاستجابة للحالة في ليبيا على نحو يتماشى مع مسؤولياته. وفي مداولاتنا اليوم، أولت البرازيل الاهتمام الواجب للآراء التي أعربت عنها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكذلك للطلبات التي قدمتها البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة. وقد راعت البرازيل أيضاً ضرورة ضمان سلامة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على عمله اليوم.

وأرحب بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي اتخذته المجلس توا بالإجماع. ولئن كان القرار في حد ذاته لا يمكن أن يضع نهاية للعنف والقمع، فإنه خطوة حيوية وتعبير واضح عن إرادة مجتمع الدول المتحد.

والإجراءات التي اتخذها النظام في ليبيا تشكل انتهاكات واضحة لجميع القواعد الحاكمة للسلوك الدولي وتجاوزات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إنها غير مقبولة. ومن الأهمية بمكان أن المجلس، في المقابل، قد توصل إلى توافق في الآراء، وهو مصمم على تحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أشرت، عندما خاطبت المجلس أمس (انظر S/PV.6490)، إلى أن القضايا الأساسية للسلم والاستقرار معرضة للخطر في أنحاء العالم العربي، وأن التحدي الجماعي الذي يواجهنا هو كيفية توفير الحماية الحقيقية ووقف العنف الدائر. وحثت المجلس على النظر في جميع الخيارات المتاحة لاتخاذ الإجراءات. وقد فعل ذلك الآن في قرار واسع النطاق. ويبحث النص برسالة قوية مفادها أنه لا يمكن التسامح إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، وأنه سيتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة. وآمل أن تلقى الرسالة أذانا صاغية من النظام في ليبيا وأن يستجيب لها. كما آمل أن تجلب الأمل والإغاثة إلى الذين ما زالوا في خطر.

تمثل العقوبات التي فرضها المجلس خطوة ضرورية لتسريع الانتقال إلى نظام جديد للحكم سيحظى بموافقة الشعب ومشاركته. ومن جهتي، سأواصل متابعة الحالة عن

الدولي من المذابح التي يتعرض لها الشعب الليبي ومحاولة صادقة لحماية المدنيين. وسيكون إشارة الانطلاق للانقضاء النهائي على النظام الفاشي القابع في طرابلس.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه نداء أخويا صادقا إلى جميع ضباط القوات المسلحة الليبيين لكي ينحازوا إلى شعبهم ولكي يتخلوا فورا عن القذافي، المحرم، وألا يشاركوه في جرائمه لأنه لا يجب إلا نفسه ومستعد لعمل أي شيء من أجل الاحتفاظ بقهره لشعبه. وأقول لإخوتي الضباط إنه سيتخلى عنهم إذا لم يتخذوا القرار الصحيح الآن.

إن الشعب الليبي معروف بالتسامح وما يهمه في هذه المرحلة هو التخلص من النظام ولن يسعى إلى الانتقام من أي أحد. شعبنا يعرف الظروف التي يتم بها قهر شعبنا. نحن نعرف كيف يُستخدم مال الشعب لقتل الشعب. فيا أبناء ليبيا ساعدوا شبابنا في أن يعيد ليبيا لليبيين. أقول ساعدوا شبابنا لكي يعيدوا ليبيا لليبيين. ومن واجبنا جميعا أن نعمل على إعادة بلادنا لشعبنا، ولا شك في أن ذلك سيكون قريبا.

أنا سعيد لأن مجلس الأمن قرر تكليف المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير، وسعيد أيضا للتفاعل الإيجابي من طرف أعضاء المجلس مع الأحداث وموافقتهم على عدم فرض عقوبات على أعوان القذافي الذين قرروا النأي بأنفسهم عن مساعدة النظام. وأشار بذلك إلى الضابط أحمد قذاف الدم. وأرجو من جميع الضباط الآخرين أن يتخذوا نفس القرار الذي اتخذته حتى لا يكونوا في يوم من الأيام أمام المحكمة الجنائية الدولية.

أشكركم جميعا. وأرجو أن أرى شعبي قريبا حرا متخلصا من هذا النظام الدكتاتوري.

كثب وسأبقى على اتصال وثيق مع القادة في العالم والمنطقة لضمان دعمهم من أجل تحرك دولي سريع وملمس.

التي اتخذت اليوم صرامة. وإذا لزم الأمر، في الأيام القادمة، قد يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر صرامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامني مع أبناء شعب ليبيا وهم يتحدون سفك الدماء ويواجهون النقص المحتمل في الإمدادات الغذائية والطبية والآثار الإنسانية الأخرى. وآمل، إذ يحدد أبناء الشعب الليبي مصيرهم بأيديهم، وهذا هو حقهم، أن يتحقق قريباً مستقبلهم الجديد - السلمي والمزدهر والديمقراطي - الذي يتوقون إليه.

أثني على مجلس الأمن لاتخاذ الإجراء الحاسم اليوم. وفي الأيام المقبلة، سنتطلع إلى اتخاذ خطوات حاسمة على نحو مماثل من الجمعية العامة والمجتمع الدولي ككل. إن التدابير